

7 May 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

برنامج الاستخدامات السلمية

ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية

مقدمة

١ - يشكل الانتشار الواسع انطاق لاستخدام الطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وازدهار التعاون والتجارة على الصعيد الدولي اللذين يدعمان ذلك الانتشار، أحد فوائد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تقدر حق التقدير. وتُلزم المادة الرابعة الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتيسير أتم تبادل ممكن للتكنولوجيا النووية للاستخدام في الأغراض السلمية، ولكن هذا التبادل لن يكون ممكناً من دون الضمانات التي تأتي من امتثال الدول الأطراف في المعاهدة لالتزاماتها بعدم الانتشار بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. وفي نحو ٥٠ عاماً منذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما فتئ الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية يزدهر، ولا يزال الطلب على هذه الفوائد يزداد. وتشارك الدول الأطراف في المعاهدة في المصلحة والالتزام بدعم التوسيع المستدام والأمن لنطاق الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية في إطار المعاهدة.

٢ - ومع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ستواصل الولايات المتحدة التشاور مع الدول الأطراف الأخرى في المعاهدة بشأن كيفية توجيه الاهتمام إلى هذه الفوائد ومواصلة توسيع نطاقها. وتسعى الولايات المتحدة إلى التوصل إلى توافق آراء بشأن نهج يقيم الدليل على التزام الدول الأطراف في المعاهدة بدعم الاستخدامات السلمية، وبحسن ومحدث طريقة تقديم المساعدة المتعلقة بتلك الاستخدامات، ويعزز العلاقة القوية بين عناصر المعاهدة المتعلقة بعدم الانتشار والاستخدام السلمي.

الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

٣ - تؤيد الولايات المتحدة بقوة التعاون النووي السلمي. ومنذ بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٧٠، ما فتئت صادرات الولايات المتحدة من التكنولوجيا النووية تدعم توليد



ما يقارب ٧٠ جيغاواط من الكهرباء النظيفة. وتواصل الولايات المتحدة دعم التطوير والتصدير الأمريكيين للمفاعلات النووية المتقدمة التي تعمل وفقا لأعلى معايير الأمان والأمن والكفاءة التشغيلية. وتؤثر الاستثمارات الأمريكية في برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأثيرا إيجابيا في حياة الناس في جميع أنحاء العالم من خلال أوجه التقدم في مجالات الصناعة والطب والزراعة وإنتاج الطاقة.

٤ - وفي عام ٢٠١٠، من أجل دعم تنفيذ المادة الرابعة، شجعت الدول الأطراف في المعاهدة الدول على تقديم مساهمات إضافية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي استجابت بإطلاق المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية لتقديم التمويل إلى الدول الأعضاء في الوكالة في مجالات مثل الأمن الغذائي، وإدارة الموارد المائية، والصحة البشرية، وتطوير البنى التحتية في مجال الطاقة النووية. ومنذ عام ٢٠١٠، قدمت الولايات المتحدة تبرعات بلغ مجموعها نحو ٣٨٠ مليون دولار لدعم أنشطة الاستخدامات السلمية من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك أكثر من ١٠٠ مليون دولار للمبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. وتدعم الأموال التي تقدمها العمل في مجالات مثل الأمن الغذائي وحماية البيئة، إضافة إلى المجالات المذكورة أعلاه. وانضمت خمس وعشرون دولة أخرى من الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في دعم المبادرة عن طريق تقديم مساهمات نقدية أو عينية للمبادرة. وتؤيد الولايات المتحدة تمديد هذه المبادرة الناجحة وتوسيع نطاقها. وبالإضافة إلى المساهمات في المبادرة، تضطلع الولايات المتحدة بتنفيذ ودعم أنشطة بناء القدرات لمساعدة البلدان على تطوير البنى التحتية التنظيمية القوية والمستقلة.

النهج الموسع إزاء المساعدة المقدمة في مجال الاستخدامات السلمية في إطار المادة الرابعة

٥ - أحرز المجتمع الدولي حتى الآن تقدما كبيرا في توسيع نطاق الفوائد في إطار المادة الرابعة، وذلك بالعمل من خلال الحكومات الموردة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع توسع نطاق هذه الفوائد في إطار المادة الرابعة، لا يتوقف الطلب عن التزايد. وما فتئت احتياجات الدول المتلقية وأنواع ومصادر الدعم المتاح تتطور أيضا. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات المتغيرة، لا بد لنا من أكمل مشاركة لدوائر الابتكار والبحث ومجتمع الجهات الممارسة في الحوار في المستقبل. وبناء على ذلك، على هامش دورة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نيسان/أبريل ٢٠١٨، ومرة أخرى على هامش المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شرعت الولايات المتحدة في مناقشات مع الدول الأطراف في المعاهدة لحفز الدول المانحة والمتلقية على التفكير بطريقة تتسم بقدر أكبر من الابتكار بشأن كيفية تصميم تعاوننا في مجال الاستخدامات السلمية بسبل تزيد من تعزيز الأهداف التي نعتمدها في معاهدة عدم الانتشار. وفي عام ٢٠١٩، ستواصل الولايات المتحدة هذه المشاورات في نيويورك وعلى أساس إقليمي.

٦ - وتتمثل إحدى الممارسات المبتكرة في هذه الدورة لاستعراض المعاهدة في عقد حلقات عمل إقليمية لتيسير المشاورات ذات الصلة بالمعاهدة. وتأمل الولايات المتحدة في أن تستمر هذه الممارسة بسبل تتيح المشاركة الكاملة لمجتمع الجهات الممارسة. وينبغي للدول الأطراف أن تشجع المختبرات، والجامعات، والمؤسسات الخاصة، والهيئات التنظيمية، والوزارات الفنية، والشركات، على الصعيد الوطني، التي تدعم الاستخدامات السلمية النووية على المشاركة. ومن خلال المشاركة المباشرة لتلك الجهات الممارسة، ستمكن البلدان المانحة والمتلقية من إرساء فهم مشترك للاحتياجات والمساعدة المتاحة.

بناء أساس من أجل العمل في المستقبل

٧ - ما انفكت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من جميع جوانبها، تساهم في التنمية وتحسين المجتمعات، وفي تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم في فترة الخمسين عاما منذ دخولها حيز النفاذ. ويتوقف دوام نجاح المعاهدة ومصادقيتها في هذا الصدد على قدرتنا نحن الدول الأطراف على الاستجابة للطلب المتزايد على التكنولوجيا النووية السلمية، وعلى القيام بذلك بصورة تتواءم مع معايير عالية في مجال عدم الانتشار. ويتحتم على جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تقوم ببلورة وتنفيذ رؤية من أجل توسيع نطاق هذه الفوائد في إطار المعاهدة لفترة الخمسين عاما المقبلة. وتسعى الولايات المتحدة إلى الاستفادة من جهود تقصي الحقائق التي بدأت فيها في عام ٢٠١٨ من أجل معرفة الاحتياجات والرغبات المحددة، وكذلك الثغرات الموجودة في المساعدة المتاحة في الوقت الراهن في إطار المادة الرابعة.

٨ - ومن هذا المنطلق، تدعو الولايات المتحدة شركاءنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام إلى هذا الحوار بشأن السبل الجديدة لدعم الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ضمن إطار المعاهدة. ويتمثل الهدف من هذا الحوار في رعاية مناقشة شاملة للجميع للنجاحات والتجارب السابقة، وتحديد الفرص المستقبلية في مجال التعاون النووي السلمي. وبالعمل معا، يمكن للدول الأطراف أن تعيد تكريس أنفسها لحماية وتعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية بحيث يتسنى للبشرية جمعاء أن تواصل التشارك في الفوائد المستمدة من العلوم والتكنولوجيا النووية في المستقبل.